سياسات اللاعبين الإقليميين والعالميين في ليبيا

فرقان بولاط *

ملخص: تتناول هذه الدراسة سياسات اللاعبين الإقليميين والعالميين في ليبيا، وتمهّد لذلك ببيان كيفية اندلاع الأزمة، وتبيّن التهديدات والمصالح التي أراد اللاعبون التدخل من أجلها في ليبيا. كما أنّها تحلّل الأسباب البنيوية للأزمة الليبية، وتتوقف عند الأطراف المحلية وصراع السلطة قبل تسليط الضوء على التنافس الدولي في ليبيا بين بعض البلدان، مثل الإمارات العربية المتحدة ومصر وفرنسا والولايات المتحدة وروسيا وإيطاليا وتركيا، وتثبت أنّ بروز السلوك العدواني لبعض الدول أدّى إلى عرقلة الحلّ السياسي السلمّي وشَلّه.

*باحث، تركيا

Regional and Global Actors' Policies in Libya

FURKAN POLAT *

ABSTRACT *This current study deals with regional and global actors' policies in Libya. It tries introducing that by discussing how the crisis erupted. Then it addresses the threats and interests which for actors wanted to interfere in Libya. While the study discusses the structural causes of the Libyan crisis, it also discusses the local parties and power struggle. Then it focuses on international competition in Libya among countries like the Arab United Emirates, Egypt, France, the United States, Russia, Italy and Turkey. The emergence of aggressive behaviours in some countries led to block and paralyze peaceful political solution.*

*Researcher, Turkey

رؤيـــة تركيـــة
2020-(2/9)
56- 39

DOI:10.36360/1560-009-002-004

المدخل:

تُعَدّ ليبيا دولةً مهمّةً من شأنها أن تكون مصدرًا للصراع على السلطة في هذه المنطقة؛ نظرًا لموقعها الجغرافي الإستراتيجي في شرق البحر المتوسط. وقد تزايدت هذه المكانة المهمّة بفضل "اتفاقية ترسيم حدود مناطق النفوذ البحري" التي وُقِّعت بين تركيا وليبيا في 27 تشرين الثاني 2019، فتوجّهت الأنظار إلى الحرب الأهلية الدائرة في ليبيا. علاوةً على ذلك، استطاعت أنقرة بفضل هذه الاتفاقية إحباط مساعي مصر و(إسرائيل) واليونان وإيطاليا وفرنسا لإيصال موارد الطاقة التي في شرق المتوسط إلى أوربا من خلال نبذ تركيا خارج الموازنات التي في هذه المنطقة. ومن ثَمّ فإن استدامة هذه الاتفاقية يعتمد على استمرارية وجود حكومة المصالحة الوطنية التي تمثّل السلطة الشرعية في ليبيا، والقضاء على تمدّد خليفة حفتر. من ناحية أخرى، ترى الكتلة المعارضة لتركيا أن استمرارية المكاسب في شرق البحر المتوسط عمومًا وفي ليبيا على وجه الخصوص تعتمد على أن يكون حفتر هو المنتصر المطلق في الحرب الأهلية الليبية. في هذا السياق، يمكن القول: إنّ الحرب الأهلية في ليبيا -بلا ريب- هي التي ستحدّد وبصورةٍ مباشرةٍ الاتجاه الذي سيأخذه صراع المصالح في شرق البحر المتوسط، ويحدّد المتفوّق في هذا الصراع.

من أجل فهم العلاقة بين الأزمة الليبية والصراع على السلطة في شرق البحر المتوسط، هناك حاجةٌ إلى الإجابة عن السؤالينِ الآتيينِ: كيف اندلعت الأزمة في ليبيا؟ وما التهديدات أو المصالح التي من أجلها أراد اللاعبون الإقليميون والعالميون التدخل في شؤون هذا البلد الإستراتيجي؟ في سياق هذين السؤالينِ تتكون دراستنا من قسمين رئيسينِ: في القسم الأول سنتناول الأسباب البنيوية للأزمة الليبية، من خلال التطرق إلى المشكلات التي عاشتها ليبيا خلال الفترة الممتدة من سقوط نظام القذافي عام 2011 إلى اندلاع الحرب الأهلية عام 2014، وسنتحدث بإيجازٍ عن الأطراف المحلية في الحرب الأهلية الليبية، وعن صراع السلطة الذي أبدته هذه الأطراف منذ عام 2014 إلى يومنا هذا. وفي القسم الثاني من دراستنا سنسلّط الضوء على التنافس الدولي الذي يوسّع مجال المناورة أمام اللاعبين المحليين في الحرب الأهلية الليبية، وسياسات اللاعبين الإقليميين والعالميين البارزين في هذا التنافس، مثل الإمارات العربية المتحدة ومصر وفرنسا والولايات المتحدة وروسيا وإيطاليا وتركيا في ليبيا، ونتطرق في الوقت ذاته إلى المصالح والتهديدات التي تشكّل سياسات هذه البلدان، ونكشف الغطاء عن التعهدات العسكرية التي تؤثر في مسار الحرب الأهلية في ليبيا وشدّتها.

من الثورة إلى غزو طرابلس: الظروف التي أخذت ليبيا إلى الحرب الأهلية

بنى معمر القذافي الذي وصل إلى السلطة بانقلاب في عام 1969 قطاع الأمن –ولا سيّما الجيش– على وحدات مجزّأة للغاية، ومتوازنة، وذلك خشية أن يشهد انقلابًا مضادًّا. فأنشأ وحدتين أمنيتين مختلفتين؛ لضمان نظامه وأمنه الشخصي، وهما: اللجنة الدفاعية المؤقّتة، واللجنة الأمنية الدائمة المستقلّة عن الجيش.[1] وأبرز هذه الوحدات كتيبةُ اللواء الـ32 بقيادة خميس القذافي نجل معمر القذافي. كانت هذه الوحدات الأمنية النخبوية تتكوّن من القبائل الموالية للنظام. وبينما كان مصير الوحدات النخبوية الأمنية التي تشهد تفككًا في قطاع الأمن إبان الثورة في ليبيا هو القضاء عليها كلّيًّا، كان الجيش النظامي الضعيف في الأصل يعاني انقسامًا فعليًّا إلى كيانين. من ناحية أخرى، تمكنت الجماعات الثورية التي قامت بأدوار نشطة في إسقاط نظام القذافي من تشكيل نفسها للحفاظ على هيمنتها في مناطق وجودها. ولعل من المعروف أنّ المشكلة الرئيسة التي واجهتها ليبيا في هذا الوسط كانت بناء قطاع أمني جديد، وإنشاء نظام هرميّ يضم جميع الجماعات المسلحة التي تدافع عن الثورة.

من أجل دمج الجماعات المسلحة في التسلسل الهرمي للدولة أُنشِئت مؤسستان رئيستان مستقلتان عن الجيش خلال الفترة الانتقالية:

إحداهما اللجنة الأمنية العليا التي أُسِّست في بنية وزارة الداخلية؛ لتقوم بفعالياتها بصفتها قوات الإنقاذ. وكان الغرض الأساسي من تأسيس هذه اللجنة هو لَمّ الجماعات الثورية، ولاسيما الموجودة في العاصمة طرابلس تحت سقف واحدٍ، والقضاء على الفوضى، وتحقيق الأمن في البلاد. في المرحلة الأولى، كان الهدف ضمّ 25 ألف مقاتلٍ إلى اللجنة الأمنية العليا، لكن عدد المسجلين في هذه اللجنة بلغ 150 ألفًا في غضون عامٍ واحد. وهذا الوضع أدّى إلى تحويل اللجنة الأمنية العليا إلى مؤسسةٍ تنقل موارد الدولة إلى الجماعات المسلحة. من ناحية أخرى، استمرت المجموعات المنضمة إلى اللجنة الأمنية العليا بالتحرك الذاتي بوصفها جماعات مستقلة، بدلًا من التحرّك ضمن النظام الهرمي الداخلي للمؤسسة. وفي إشارةٍ إلى هذا الموضوع، تحدث هاشم بشر قائد اللجنة الأمنية العليا في طرابلس عن الوحدات الموجودة خارج العاصمة، وقال: إنها تتحرك ذاتيًّا من دون علمه، ولا تعترف بالسلطة الوطنية.[2]

والمؤسسة الأخرى التي شُكِّلت في سياق ضمّ الجماعات المسلحة إلى الوحدات الأمنية هي قوات الدرع الليبية. إذ بدأت قوات الدرع الليبية التي هي نتاج التضامن بين الجماعات المسلحة على خلاف اللجنة الأمنية العليا- تبدي فعالياتها في بنية وزارة الدفاع في عام 2012. وكان الهدف الرئيس للمؤسسة هو مساعدة الجيش الليبي في تحقيق أمن حدود البلاد، والسيطرة على الموانئ والمرافق الإستراتيجية. فكانت قوات الدرع الليبية التي تبدو في مظهرٍ يختلف عن مظهر اللجنة الأمنية العليا من حيث الانضمام تتكون من القوى الثورية التي يملك كلٌّ منها أهدافًا سياسية وعسكرية مختلفة. ومن ثَمّ فإن هاتين المؤسستين سمحتا للجهات الفاعلة المحلية بالصراع من أجل السلطة، وبناء القدرات بناءً على موارد الدولة، بدلًا من حل مشكلة الأمن العام التي شهدتها ليبيا إبان الثورة.[3]

> **في الوقت الذي أخفقت فيه الخطوات التي اتُّخِذَت في قطاع الأمن إبان الثورة كانت هناك تطورات أخرى عمّقت الأزمة الليبية، وأدت إلى الانقسامات التي تعيشها ليبيا اليوم**

في الوقت الذي أخفقت فيه الخطوات التي اتُّخِذَت في قطاع الأمن إبان الثورة كانت هناك تطورات أخرى عمّقت الأزمة الليبية، وأدت إلى الانقسامات التي تعيشها ليبيا اليوم، وهي التطورات التي حصلت على الساحة السياسية. في هذا السياق، شكلت انتخابات حزيران 2014 انكسارًا

جادًّا. فكان المتوقّع بحسب مسودة الدستور التي صيغت خلال الفترة الانتقالية أن يتشكل مجلس النواب ويعمل في بنغازي إثر انتخابات حزيران 2014. لكن اجتماع مجلس النواب في مدينة طبرق بعد الانتخابات؛ لأسباب أمنيةٍ، وإعلان الموالين لحفتر في المؤتمر الوطني العام في طرابلس الاستمرار في العمل ضد هذا التصرف– أحدث انقسامًا كبيرًا في الساحة السياسية. وتسبب الانفصال بين مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام إلى تصعيد النزاع في ليبيا، نتيجة القرار الذي اتخذته المحكمة العليا بإلغاء جميع القوانين التي سنّها مجلس النواب في تشرين الثاني 2014، بناءً على القرار الذي أصدرته وحدة العمليات ومفوضية الانتخابات العليا بشأن حصول تجاوزات في انتخابات 2014، وذلك بعد اعتراض المؤتمر الوطني العام.[4] وقبيل هذه الانكسارات التي حصلت في الساحة السياسية، بدأت تتضح الأطراف المحلية في الحرب الأهلية. فتشكل تحالف باسم "شفق ليبيا" بين طرابلس ومصراتة ضد ميليشيات لواء الزنتان الذي زاد من نفوذه في العاصمة طرابلس خلال الفترة الانتقالية. وفي جنوب البلاد، أُسِّس تحالف باسم "عملية الكرامة" بقيادة حفتر لمحاربة الجماعات الإسلامية في بنغازي. وانضم إلى هذا التحالف ميليشيات الزنتان التي دعمت محاولة انقلاب حفتر في

شباط 2014. ومع حلول صيف عام 2014، انجرَّت ليبيا إلى حرب أهليةٍ يتصارع فيها عدد من اللاعبين في غرب البلاد وشرقها بعد اجتماعهم تحت سقف التحالفات الثنائية.[5]

بينما كانت البلاد تشهد اشتباكات عنيفة بين الجماعات، عقدت الأمم المتحدة قممًا لحل الأزمة الليبية بالطرق السلمية بناءً على مبادرة بعثة الأمم المتحدة لدعم ليبيا. أولى هذه القمم عُقِدت في مدينة غدامس عام 2014، ثم في جنيف، وأخيرًا في مدينة الصخيرات المغربية حيث تُوصِّل إلى اتفاق نهائي. ففي الصخيرات في كانون الأول 2015 اجتمعت الفصائل السياسية التي تفرقت بفعل الحرب الأهلية، ووقّعت على الاتفاق السياسي الليبي الذي أرسى أسس العملية الانتقالية الجديدة. وفي نطاق هذا الاتفاق، تقرّر بناء حكومة المصالحة الوطنية تحت قيادة فائز السراج، على أن يواصل المؤتمر الوطني العام وجوده في طرابلس بصفته مجلس الرقابة، وأن يواصل مجلس النواب وجوده في طبرق بصفته المجلس التشريعي.[6] ورغم أن حكومة المصالحة الوطنية استطاعت الوصول إلى العاصمة طرابلس وباشرت عملها، فإن هذه العملية الجديدة لم تسلم من أن تكون ضحية للصراع على السلطة بين اللاعبين المحليين؛ لأن حكومة المصالحة الوطنية المبنية تحت سقف المؤتمر الوطني العام قاومت الحلّ، وحصلت صراعات طويلة بين الفصائل التي تدعم هذه الحكومة، وبين الفصائل التي تبدي الولاء لحكومة المصالحة الوطنية.[7] بعبارة أخرى، دخل تحالف "شفق ليبيا" الذي نجح في إخراج فصائل الزنتان من العاصمة في صراع جديد على السلطة بعد أن شهدت انقسامات داخلية. وبينما كانت هذه الأحداث تجري في غرب ليبيا سيطر حفتر على المدينة من خلال القضاء على الفصائل الموجودة في بنغازي. في غضون ذلك سيطر حفتر على المنشآت النفطية التي في خليج سرت أولًا، ثم استولى على مدينة درنة، فنزل إلى جنوب العاصمة طرابلس، إلى أن سيطر على مدينة سبها. وأعلن حفتر الذي حاصر طرابلس من الجنوب والغرب بدعم بعض الفصائل؛ الحرب على حكومة المصالحة الوطنية، والميليشيات التي سيطرت على العاصمة في 4 نيسان 2019.

ثم عادت ليبيا لتشهد مرة أخرى صراعًا بين تحالفين مختلفين بفعل هذا الاعتداء كما في عام 2014. فعلى الجبهة التعديلية التي يقودها حفتر توجد الكتائب النخبوية التي تشكل الأركان الأساسية للقوات المسلحة العربية الليبية التي تمثل قيادتها بالمعنى العام. وإلى جانب هذه الكتائب، يشكل الموالون للنظام القديم المنحدرون من مختلف المناطق الليبية، والسلفيون المدخليون العمود الفقري للتحالف المذكور. وكذلك مجموعة فاغنر المدعومة من روسيا، والمرتزقة الأجانب القادمون من السودان وتشاد هي التشكيلات المسلحة الأخرى البارزة في التحالف.[8] بمظهره هذا، يمثّل التحالف هياكل تنظيمية يحمل كلّ منها مصالح وأهدافًا مختلفة، إذ إن بعض المجموعات تحلم ببناء نظامٍ استبداديّ تحت قيادتها، وبعض المجموعات الأخرى

تطمع في استعادة موقع السلطة الذي فقدته بعد ثورة 2011، وهناك مجموعات أخرى تشكّل تحالفًا بغرض اكتساب القدرات العسكرية وتحقيق المكاسب الاقتصادية. من جانبٍ آخر، يشكل تحالف الوضع الراهن تحت مظلة حكومة المصالحة الوطنية ثمرة التعاون الموجه للتهديد المشترك بين الجماعات التي تسيطر في الغالب على العاصمة و/ أو تخترق طرابلس بناءً على علاقات سياسية مختلفة. وتشكل مليشيات مصراتة، وميليشيات طرابلس التي تُعِدّ هجمات حفتر تهديدًا لوجودها العمود الفقري لهذا التحالف. وهناك أيضًا الفصائل المسلحة القادمة من المدن الصغيرة التي في جوار العاصمة، وفصائل الزنتان بقيادة أسامة جويلي، قائد مركز العمليات المشتركة الغربية في حكومة المصالحة الوطنية.[9]

وعلى الرغم من أن الصراعات في ليبيا منذ عام 2014 هي نتيجة لمشكلة الأمن العام التي عاشتها ليبيا إبان الثورة، والخوف الذي ظهر بين اللاعبين المحليين بسبب هذه المشكلة، وشروط المساعدات الخاصة بها، والظروف البنيوية، مثل الصراع على السلطة- فإن الديناميات الدولية للأزمة تحمل أهميةً كبيرةً من حيث قياس شدة الصراعات. فالمساعدات العسكرية والسياسية والاقتصادية التي ستوفرها الجهات الفاعلة الدولية مهمّة للغاية من حيث تحديد مسار الصراعات، بالنسبة للفصائل المسلحة المحرومة من معظم ميزات الدولة، (مثل زيادة القدرات بإمكاناتها الخاصة). في الحالة الليبية، تتوسع حقول المناورة أمام اللاعبين المحليين، وتسهل مكتسباتهم الميدانية بالتحالفات غير المتكافئة، سواء بسبب موارد الطاقة المتوفرة في ليبيا، أم بسبب موقعها الإستراتيجي في شرق البحر المتوسط. في هذا السياق، يمكن فهم تطور الأزمة الليبية ابتداءً من اندلاعها وانتهاءً بمظهرها الحالي في ضوء نهج الجهات الفاعلة الدولية والسياسات التي تتبعها.

الأزمة الليبية في ضوء التنافس الدولي: اللاعبون والمصالح المختلفة

مثلما هو الحال في كل الحروب الداخلية، شهدت الأزمة الليبية كذلك تنافسًا دوليًّا من خلال تدخل العديد من اللاعبين الدوليين في الصراعات فيها بدوافع مختلفة، وأسهموا في تكثيف هذه الصراعات. وعلى الرغم من أن هذا التدخل الدولي كان فعّالًا للغاية في إنجاز الثورة بما يتماشى مع مطالب الليبيين في المرحلة الأولى؛ فإنه تحوّل إلى ديناميكية حدّدت مسار الحرب الأهلية التي نشأت نتيجة للظروف المذكورة بإيجاز آنفًا، وعلى التوازي مع الانقسام الذي شهدته ليبيا بعد الثورة، وجدت أطراف الصراع في الساحة الدولية مكانها في الجبهتين المختلفتين.

يمكن الفصل بين التحالفات التي أُنشِئت في هذا السياق على شكل: التحالف التعديلي الذي يدعم الحركة التوسعية لحفتر، وفي مقابل ذلك تحالف الوضع الراهن الذي يسعى

إلى الاحتفاظ بمكاسب الثورة وسلامة الأراضي الليبية. فيما يأتي تسلسل اللاعبين الذين يشكلون طلائع التحالف التعديلي: الإمارات العربية المتحدة ومصر وروسيا وفرنسا والسعودية والأردن، أمّا تحالف الوضع الراهن فيتشكل من قطر وتركيا، وخارج إطار هذين التحالفين كان للمشاركة المحدودة وغير المتناسقة للولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا اللتين أدّتا دورًا فعالًا في إنجاز الثورة- أثرٌ حاسم في سير الصراع.

وإن كان لا بدّ من التطرق إلى الدول التي تشكل التحالفين المذكورين في السياسة الليبية، فإن الإمارات العربية المتحدة تأتي في مقدمة الدول التي كان لها دور في اندلاع الحرب الأهلية في ليبيا وتطورها. والدافع الرئيس وراء التدخل الإماراتي في هذه الأزمة هو توسيع ساحة نفوذها في المنطقة؛ مستفيدة من فراغ السلطة الذي حلّ بها مع الربيع العربي.[10] في سياق هذه المصلحة، تحاول حكومة أبو ظبي توسيع نفوذها من خلال تدخلها في ميادين الصراع في المناطق الإستراتيجية من حيث التجارة العالمية، والممتدة من اليمن إلى القرن الإفريقي، ومن هناك إلى مصر فليبيا. وقد أقامت الإمارات العربية المتحدة قواعد عسكرية لها في جزيرة سوقطرة اليمنية، وميناء عصب الأريترية، وهي تحاول من خلال الحصول على مكاسب لها في ليبيا بوصفها نتيجة لهذا الهدف الإستراتيجي، وتحاول من خلال ذلك توسيع نفوذها لتمتد حتى البحر المتوسط.[11]

في إطار المصالح المذكورة، تقدم الإمارات العربية المتحدة المساعدات العسكرية والاقتصادية للجيش الوطني الليبي بقيادة حفتر بانتظام منذ عام 2014، ولها الدور الحاسم في انتشار هذه الجبهة. فقد نظمت غارات جوية على مواقع قوات "شفق ليبيا" التي أُقِيمت على يد مناهضين لحفتر في 2014 في طرابلس، إلى جانب تقديمها الأسلحة والذخائر العسكرية لميليشيات الزنتان التي تشارك في ائتلاف "عمليات الكرامة" التي كانت تخوض كفاحًا مسلحًا مع الجماعات في المنطقة من أجل السيطرة على العاصمة طرابلس.[12] في التقارير السنوية التي نشرها مجلس الأمن الدولي حول الحظر العسكري المفروض على ليبيا، تُنفَّذ هذه المساعدات من خلال طرف ثالث عبر الشركات الوسيطة من دول مختلفة، مثل ألبانيا وأرمينيا وأوكرانيا. من ناحية أخرى، خُصِّصت في عام 2016 القاعدة الجوية قرب بلدة مرج للطائرات الإماراتية من أجل دعم عمليات حفتر الموجهة ضد المجموعات المسلحة في بنغازي ودرنة في شرق ليبيا، وتمكنت قوات حفتر نتيجة الغارات الجوية التي شنتها الطائرات الأمريكية الصنع من طراز الشبح (Archangel) من السيطرة على مدينة بنغازي في عام 2017. وقد وصل ذلك الدعم العسكري المذكور إلى ذروته بالهجوم على طرابلس في 4 نيسان 2019.

إضافة إلى قواتها العسكرية الموجودة هناك، أسهمت الإمارات في تقدّم الوحدات التابعة لقوات حفتر وتنفيذها عددًا لا يُحصَى من الهجمات بالطائرات المسيرة من طراز وينغ لونغ التي

حصلت عليها من الصين.[13] ومن أجل تغطية التكاليف الاقتصادية لجميع هذه المساعدات العسكرية، تستعمل إلى حدّ كبير الثروة المالية الليبية الموجودة في البنوك الإماراتية منذ عهد القذافي. حيث تَطْرَح شركة البترول الليبية الموجودة في طرابلس النفط الليبي في الأسواق الدولية، وتُسدّد عائدات النفط هذه إلى حساب البنك المركزي الليبي، وتقوم هاتان المؤسّستان بنشاطاتهما في ظل حكومة المصالحة الوطنية،وهذا يجعل حفتر الجانب الأضعف اقتصاديًّا بالمقارنة مع منافسيه المحليين. ومن أجل تغطية هذا العجز، استُعمَلت الأصول المجمدة تماشيًا مع قراري مجلس الأمن الدولي رقم 1970 و1973 بعد استخدام نظام القذافي القوة المفرطة ضد المدنيين في مجالات مختلفة ،مثل: توفير المعدات العسكرية المختلفة، وإنشاء قاعدة خادم الجوية العسكرية، وتدريب الوحدات التابعة لحفتر في الأردن.

وخارج إطار الدعم الاقتصادي والعسكري الذي تقدّمه حكومة أبو ظبي لجبهة حفتر كانت تقوم بتقويض المباحثات السلمية المختلفة لحلّ الأزمة التي تجري في إطار الأمم المتحدة. ففي المؤتمرات التي بدأت في عام 2014 بمبادرة برناردينو ليون الذي عُيِّن ممثّلًا أمميًّا خاصًّا في الأزمة الليبية بهدف إيجاد حلّ سلميّ للأزمة، كان هناك تجاهل لمطالب المؤتمر الوطني

العام لفترة طويلة نتيجةَ الجهود الإماراتية. وقد تسبب إعلان ليون عن اتفاق الطرفين على القائمة الحكومية الجديدة المزمع إنشاؤها بوصفها جزءًا من العملية الانتقالية عقب المؤتمر الذي عُقِد في الرباط عاصمة المغرب في عام 2015 بشكل خاص- في حدوث انقسام بين المعارضين المناهضين لحفتر. وبينما كانت هذه المناقشات تجري في المؤتمر الوطني العام نشرت صحيفة الغارديان خبرًا يحمل مضمونًا يكفي لذهاب الجهود المبذولة خلال عام ونصف سدى. فقد عرض الخبر أن ليون قبل عرضًا للعمل المعروض عليه من الإمارات، وهو قائم على رأس عمله.[14] وعلى الرغم من استقالة ليون من منصبه بقي المشروع الذي قدّمه ساري المفعول من طرف الأمم المتحدة، وكان محور الصراعات بين القوى السياسية والميليشيات في الغرب عاملًا مساعدًا في توسّع حفتر.

الدولة الأخرى الأكثر فعالية في بناء القدرات العسكرية لجبهة حفتر هي مصر. فالانقلاب العسكري الذي قاده عبد الفتاح السيسي في مصر ضد التحول الديمقراطي الذي بدأ مع الربيع العربي في المنطقة لم يتوقف دوره عند حدود التغيير السياسي في البلاد، بل تجاوزه إلى تشكيل المواقف والتوجهات في السياسة الخارجية. فحكومة القاهرة بعد الانقلاب التي تدرك مخاطر عمليات التحول الديمقراطي في المنطقة- جعلت الحركة المضادة لهذا التغيير الهدف الأساسي في سياستها الخارجية. وبالنظر إلى حصول حزب العدالة والبناء المدعوم من الإخوان المسلمين على المرتبة الأولى في نتيجة انتخابات تموز 2012 في ليبيا إلى جانب عملية التحول الديمقراطي فيها أصبح من الضروري للغاية بالنسبة لنظام السيسي تغيير الموازين في ليبيا لمصلحة حفتر.[15] واتّخذ السيسي الانقسام في الساحة السياسية الليبية فرصةً، فعقد في أيلول 2014 اتّفاقًا سريًا مع حكومة طبرق الموالية لحفتر في إطار المساعدة العسكرية.[16] ينص الاتفاق على اعتبار "التهديد والعدوان المباشر أو غير المباشر ضدّ أحد الطرفين أو قواته العسكرية بمثابة هجوم على الطرف الآخر. وفي هذه الحالة، يتعين على كل طرف تقديم الدعم للطرف الذي تعرض للهجوم، ومن في ذلك استخدام القوة العسكرية...". وهذا النص يبيِّن بشكل جليّ أن نظام السيسي يرى الأحداث في ليبيا جزءًا من أمنه القومي. وفي إطار الاتفاق المذكور، شُحِنت معدات عسكرية كثيرة منذ عام 2014، من ضمنها الطائرات من طراز ميغ 21 إم إف، وMi-8 وميغ 21 ف.[17]

على الرغم من حظر السلاح المفروض على ليبيا، لم يتخلف نظام السيسي من توفير طلبات حفتر العسكرية منذ 2014، وقام بالعمليات العسكرية المباشرة في ليبيا متذرّعًا بالعناصر المتطرفة. فبعد قيام داعش بقتل 21 قبطيًّا في مدينة سرت في شباط من عام 2015، نفّذت الطائرات الحربية التابعة للقوات الجوية المصرية غاراتٍ على مدينة درنة. وبشكل مماثل، نفّذت غارات جوية على مدينة درنة وناحية هون الواقعة إلى الجنوب من

سرت بذريعة الهجوم الإرهابي الذي أودى بحياة حوالي 30 شخصًا من الأقباط في أيار من عام 2017،[18] والأمر اللافت للنظر في كلتا العمليتين هو عدم وجود داعش في المناطق التي كانت هدفًا للعمليات. فقد أظهر الصراع الذي خاضه مجلس شورى مجاهدي درنة في درنة ضد داعش في عام 2015 أن لا ارتباط بين المجلس وهذا التنظيم،[19] بل على العكس، كان هذا المجلس من المجموعات الرائدة في معارضتها لجبهة حفتر في شرق ليبيا. من ناحية أخرى، تظهر التصريحات الواردة من القيادات المصرية أن العمليات كانت تُنفَّذ بالتنسيق مع الجيش الليبي، وهذا يعني أن الهدف الرئيس هو استغلال الهجمات الإرهابية في تعميق العلاقة غير المتكافئة بين القاهرة وحفتر؛ حيث إن درنة التي كانت تحت الحصار من قبل القوات التابعة لحفتر لبعض الوقت، وسرت التي شهدت صراعات متفرقة بين قوات البنيان المرصوص وحفتر– تملكان أهمية كبيرة في الصراع على السلطة في ليبيا... ولا يزال دعم مصر لحفتر الذي توجه نحو العاصمة فور سيطرته على هاتين المدينتين مستمرًّا في المستوى الذي كان عليه خلال الحرب الأهلية. وقد أصبح الدعم المقدّم إلى حفتر بدءًا من إيصال المساعدات العسكرية القادمة من الإمارات والأردن والسعودية إلى الغارات الجوية التي تنفذها على العاصمة– المصدر الرئيس لحركة جبهة حفتر التوسعية.

> **"أصبح دعم مصر المقدّم إلى حفتر بدءًا من إيصال المساعدات العسكرية القادمة من الإمارات والأردن والسعودية إلى الغارات الجوية التي تنفذها على العاصمة المصدر الرئيس لحركة جبهة حفتر التوسعية"**

اللاعب الآخر المهمّ الذي أسهم في العملية التوسعية للجيش الوطني الليبي الذي يقوده حفتر بدءًا من بنغازي إلى العاصمة هو فرنسا؛ إذ أدّت فرنسا دورًا حاسمًا في سقوط نظام القذافي من خلال تدخل الناتو، وتحاول الاستمرار في دورها في ليبيا من خلال حفتر. وهناك العديد من العوامل التي تحدد موقف حكومة باريس هذا، وأهم هذه العوامل أن شركة النفط الفرنسية توتال لها الحق التجاري في تشغيل حقول النفط الواقعة في المنطقتين الشرقية والجنوبية تحت سيطرة حفتر. فمن أجل ضمان الأمن والاستقرار النسبي لهذه المناطق كان على فرنسا أن تختارًا موقفًا ما. وتمركز المجموعات ذات الميول الراديكالية/ المنقسمة فيما بينها، المضادة لجبهة حفتر في المنطقة الشرقية بشكل خاص، وعدم وجود سلطة قوية لإرساء أمن الحدود في المنطقة الجنوبية– دفعا فرنسا إلى دعم الجيش الوطني الليبي التكاملي القوي مقارنةً مع منافسيه.[20] وكذلك يشكل

مسار الحرب الأهلية أثرًا بالغ الأهمية في ديمومة مصالح فرنسا في هذه المناطق، بسبب موقعها الإستراتيجي في ليبيا التي تشكل بوابة إفريقيا على شرق البحر المتوسط.

اتّخذت فرنسا موقفها من الأزمة الليبية وفقًا لهذا المنظور، وكانت الصراعات الطويلة التي جرت في بنغازي محور اهتماماتها، إذ رأينا أن العمليات التي استهدفت المجموعات "الإسلامية" في هذه المدينة كانت تلبّي حاجات جبهة حفتر الاستخباراتية واللوجستية من قبل فرنسا بالذات. في التصريح الذي أدلى به صقر الجروشي، قائد القوات الجوية الليبية التابع لحفتر في عام 2016 أعلن عن وجود قيادة القوة العسكرية الفرنسية في مطار بنينة، وأن هذه العناصر أدّت دورًا كبيرًا في العمليات التي جرت في بنغازي.[21] كما ذكر البيان الذي أصدره المسؤولون عقب مقتل ثلاثة عساكر فرنسيين جراء سقوط حوامة في المنطقة في الأيام نفسها أن القوات الخاصة لم تُرسَل إلى ليبيا من أجل تقديم الدعم لحفتر، بل لمحاربة الإرهاب. فهذا الارتباط الفرنسي الليبي الذي بدأ متمركزًا في بنغازي كان أكثر وضوحًا في العمليات التي نفّذها حفتر تجاه الجنوب، حيث شاركت القوات الجوية الفرنسية بشكل مباشر في هذه العمليات، وأدّت دورًا أساسيًّا في حصار العاصمة طرابلس. وصواريخ جافلين التي أُخرِجت من مستودعات مدينة غريان الواقعة جنوب طرابلس بعد أن سيطرت القوات المرتبطة بحكومة المصالحة الوطنية عليها في حزيران 2019 أظهرت حجم الدعم العسكري الذي قدمته فرنسا لحفتر. وقد اعترفت وزارة الدفاع بتقديمها المساعدات العسكرية إلى حفتر من دون ذكر اسمه في البيان الذي أصدرته بعد هذه الواقعة، بقولها: "لقد دعمت فرنسا منذ فترة طويلة جميع القوى المؤسِّسة لمحاربة الإرهاب في ليبيا وطرابلس وسيرينايكا [برقة]، وعلى نطاق أوسع في منطقة الساحل"[22]. وإلى جانب مصر والإمارات وفرنسا، هناك قوة عظمى أخرى انخرطت في الأزمة في صفوف حفتر في السنوات القليلة الماضية، وهي روسيا.

فروسيا التي التزمت الصمت على قرارات مجلس الأمن الدولي حول تدخل حلف شمال الأطلسي، ومكنت هذا التدخل في عام 2011 تسعى إلى سدّ فراغ السلطة الناشئ في المنطقة بالاستفادة من البيئة الفوضوية فيها، ولاسيّما النهج السلبي للولايات المتحدة. بدأت روسيا في الانخراط تدريجيًّا في أزمات دول المنطقة التي كانت لها تحالفات مع الاتحاد السوفيتي خلال فترة الحرب الباردة. وقد دفع هذا الوضع روسيا لتكون القوة الحاسمة في شرق البحر المتوسط من خلال سوريا وليبيا. ومن ناحية أخرى كان لجهود حفتر لكسب المزيد من الدعم الدولي، ومحاولته اتباع سياسة متوازنة بين حلفائه- أثر كبيرً في علاقات موسكو بليبيا.

كان الهدف الأساسي لحفتر الذي تكررت زياراته إلى موسكو خلال فترات مختلفة إقناع إدارة بوتين من أجل رفع حظر السلاح المفروض على ليبيا، وإعادة تنشيط تجارة السلاح الباقية منذ عهد القذافي. وقد أجرى الطرفان مباحثات حاسمة في هذا السياق في كانون

الثاني من عام 2017. خلال الاجتماع الذي جرى بين وزير الدفاع الروسي سيرجي شويغو وحفتر على متن السفينة الحربية الروسية قبالة سواحل ليبيا تسرّب إلى الصحافة خبر التوقيع على صفقة أسلحة بقيمة 2 مليار دولار.[23] عقب هذا الاتفاق وُضِعت معدات عسكرية تضم أنظمة الدفاع الجوي في قاعدتين مختلفتين: إحداها في بنغازي والأخرى في طبرق. ولم يظهر الوجود العسكري الروسي المباشر في الميدان إلا بعد الهجوم على طرابلس في 4 نيسان 2019. حيث انتقل حوالي ألفَي جندي روسي ضمن مجموعات فاغنر إلى خط الجبهة في العاصمة، وأسهموا بشكل مباشر في السيطرة على بعض النقاط الحساسة في هذه المنطقة.[24] من ناحية أخرى قُيِّدت فعالية القوات الجوية التابعة لـحكومة المصالحة الوطنية لفترة طويلة من خلال أنظمة الدفاع الجوي بانتسير- س1 الروسية التي نُصِبت في القاعدة الجوية في جفرة بالتمويل المقدّم من الإمارات العربية المتحدة.[25]

وخارج هذه البلدان التي أدّت دورًا حاسمًا في انتشار جبهة حفتر هناك دولتان أسهمتا في القدرات العسكرية المباشرة من دون الظهور العلني، وهما: المملكة العربية السعودية والأردن، ففي التنافس الذي ظهر بين القوى الإقليمية نتيجة الثورات العربية، اتّخذت السعودية موقعًا لها في مواجهة تركيا وإيران، في سعيها للتضيق على مجال نفوذ هما.

في البداية اتخذ النظام السعودي موقفًا له إلى جانب تركيا في الأزمة السورية، لكنه أسهم بشكل فعال من أجل تنظيم الجماعات المعارضة من أجل وضع حدّ لتنامي النفوذ التركي في الدول الأخرى، مثل ليبيا ومصر وقطر وتونس، ومن أجل كسر هذه النفوذ. وفي هذا السياق، كانت السعودية اللاعب الرئيس في الانكسارات العميقة التي هزّت السياسة الإقليمية، مثل تشتيت فصائل المعارضة السورية، ودعم نظام السيسي في مصر، وفرض الحصار على قطر، وتشكيل القدرات العسكرية لحفتر في ليبيا.

على الرغم من غياب الوجود المباشر للسعودية في الأزمة الليبية مقارنة بالإمارات العربية المتحدة ومصر، فإنها تؤدّي دورًا مباشرًا في تأثيرها في الأزمة، وتسهم بشكل خاص في تحمّل التكلفة الاقتصادية لعمليات حفتر العدوانية، وتقديم الدعم الدولي لهذا العدوان من خلال نشاطات الضغط التي تمارسها في الولايات المتحدة الأمريكية. فقد ذهب حفتر إلى الرياض قبل عملية طرابلس في نيسان 2019، وطلب من ولي العهد التدخل ليكون ردّ الفعل الأمريكي على هذه العملية في مصلحته.[26] ونتيجة لجهود السعودية انتهت إدارة ترامب إلى (شرعنة) هذا العدوان بوصفه "مكافحة الإرهاب". من ناحية أخرى اتخذت الأردن موقعها إلى جانب السعودية في صراعها من أجل القيادة الإقليمية، وهي تدعم الجيش الوطني الليبي في حدود قدراتها، وتسهم في الأزمة من خلال تدريب الوحدات التابعة لحفتر ودعمها بأعداد كبيرة من المدرعات.[27]

وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا في مقدمة الدول التي يمكن وصفها بمفهوم المشاركة المحدودة/ غير المتناسقة في التصنيف العام للدول المشاركة في الأزمة الليبية. ففي سياق إستراتيجية إعادة التمركز التي بدأت في عهد أوباما واستمرّت مع ترامب تتجنب إدارات واشنطن تحمل المسؤولية المباشرة عن الأزمات في المنطقة، وتقوم بترتيب أولوياتها في التدخل الانتقائي.[28] في ضوء هذه الإستراتيجية كان للولايات المتحدة التي تقاسمت المسؤولية والتكلفة الناشئة عن الإطاحة بنظام القذافي مع الدول الأعضاء في الناتو- دور فعال في الأزمة الليبية من وقت لآخر في فترة ما بعد الثورة في نطاق مكافحة الإرهاب، فبعد أن استولت داعش على سرت في عام 2015 قدمت الولايات المتحدة الأمريكية المساعدة العسكرية والدعم الجوي إلى وحدات البنيان المرصوص التي تتشكل في جوهرها من ميليشيات مصراتة.[29] وبذلك أسهمت الولايات المتحدة في اكتساب الجماعات المناهضة لحفتر القوة العسكرية والأراضي من ناحية، وكسرت مقاومة المعارضة في الشرق من خلال تنفيذها العمليات على الجماعات في بنغازي من ناحية أخرى. هذه المشاركة الانتقائية خلقت تأثيرًا عميقًا في الأزمة من خلال تعزيز الجماعات المتعارضة على المستوى المحلي، وفتح المجال أمام الجهات الإقليمية للتدخل في ليبيا.

هناك آليتان مختلفتان تحددان سياسة إيطاليا الليبية التي تبرز بمداخلاتها المحدودة/ غير المتسقة. تتمثل الآلية الأولى في العلاقات الاقتصادية للشركات الإيطالية، وبخاصة شركة الطاقة "إيني" مع المدن الغربية مثل مصراتة والزنتان وطرابلس. هذه العلاقات تحمل إيطاليا على دعم المجموعات السياسية والعسكرية في هذه المدن. والثانية هي التهديدات المباشرة التي تطال إيطاليا بسبب المهاجرين غير الشرعيين الذين يتوافدون إلى أوربا من خلال الاستفادة من فجوة السلطة في ليبيا.[30] إن تركيز حفتر على جماعات المعارضة في الشرق منذ فترة طويلةٍ أجبر روما على الاتصال بإدارة طرابلس لمكافحة هذه الهجرة غير الشرعية، ولكن يصعب الحديث عن تحوّل هذه العلاقة إلى دعم عسكري ملموس. فإيطاليا التي تخشى أن تتحول التوازنات بأكملها في ليبيا إلى صالح الجيش الوطني الليبي تسعى في الآونة الأخيرة إلى تحسين علاقاتها مع حفتر. فمذكرات التفاهم الموقّعة بين تركيا وحكومة المصالحة الوطنية زادت النفوذ الإيطالي ضعفًا في ليبيا وفي شرق البحر المتوسط. وممّا يشير إلى هشاشة العلاقات مع اللاعبين الميدانيين الأخبار الواردة عن ذهاب عبد الزراق الناظوري الرجل الثاني في الجيش الوطني الليبي إلى روما؛ لتُرسَل بعدها طائرات الشحن إلى بنغازي لتلافي هذه الخسارة النسبية.[31]

إلى جانب اللاعبين الدوليين الموالين لحفتر، والبلدان التي تسلك في الأزمة الليبية نهجًا غير متماسكٍ- تأتي تركيا وقطر باعتبارهما طرفًا ثالثًا يدعم تحالف الوضع الراهن تحت سقف حكومة المصالحة الوطنية بالوسائل الدبلوماسية والعسكرية، علمًا أن كلًّا من البلدين يبديان نهجًا شرعيًّا وسياسيًّا ينسجم مع القانون الدولي منذ تدخل الناتو عام 2011. ولو أردنا أن نتطرق إلى سياسة هؤلاء اللاعبين في ليبيا لأمكننا القول: إن تركيا دعمت الانتفاضات

العربية، وتريد بذلك أن ترفع العلاقات الاندماجية التي بنتها مع دول الشرق الأوسط منذ مطلع الألفة الثالثة من مستوى الدول إلى مستوى المجتمعات. ووفقًا لمنطق هذا النهج، لم تكن الأنظمة السياسية الحالية في الشرق الأوسط خاصةً بالمنطقة، بل كانت نتاج إملاءاتٍ خارجية، وأن المجتمعات المتشابهة ثقافيًّا سوف تحقّق تكاملًا أكبر، عندما تُبنى أنظمة سياسية تعكس مطالب الشعوب بدلًا من الأنظمة السياسية "المصطنعة" القائمة التي تكرِّس الحدود المصطنعة التي تقسّم دول المنطقة.[32]

في هذا السياق أدّت تركيا التي دعمت تدخل الناتو في الأزمة الليبية في عام 2011 دورًا مهمًّا في إنشاء مؤسسات الدولة الديموقراطية الحديثة في ليبيا، فقدّمت إسهاماتٍ بناءةً في المشكلات الأساسية لقطاع الأمن، مثل تدريب وتحديث الجيش وقوات الإنقاذ، وذلك في إطار الاتفاقات التي أبرمتها مع الحكومات الانتقالية. ولكن حدوث الانقسام في جميع المؤسسات مع اندلاع الحرب الأهلية عام 2014 غيّرت جدول أعمال السياسة التركية إزاء ليبيا. ومنذ ذلك الحين، صارت أنقرة تركز على دعم الخطوات الدولية المتخذة لحل الأزمة الليبية سلميًّا، وإشراك الجهات الفاعلة المحلية في هذه العملية. ونتيجة لهذا النهج المذكور، تحققت مشاركة المؤتمر الوطني الليبي في قمة الصخيرات، حيث جرى التوقيع على الاتفاقية السياسية الليبية في كانون الأول 2015، ومباشرة حكومة المصالحة الوطنية المبنية بهذه الاتفاقية عملها في طرابلس. كما حُلَّت الأزمة بين حكومة المصالحة الوطنية وحكومة التحرير الوطني في بنية المؤتمر الوطني العام- قبل أن تتحول إلى صراع؛ بفضل الجهود الدبلوماسية المكثّفة التي بذلتها تركيا.[33] من ناحية أخرى، توجّهت أنقرة إلى اتخاذ قراراتٍ جديدة، نتيجة الوضع الفعلي في شرق البحر المتوسط، وكسر الموقع المؤثر لتركيا في الأزمة الليبية من قبل اللاعبين الدوليين الداعمين لحفتر منذ السنوات القليلة الماضية.

خلال زيارة رئيس حكومة المصالحة الوطنية فائز السراج إلى تركيا في 27 تشرين الثاني 2019، أُبرِمت اتفاقيتان مهمّتان من شأنهما أن يغيرا التوازنات في ليبيا وشرق البحر المتوسط: أولاهما "اتفاقية ترسيم حدود مناطق النفوذ البحري" التي تنص على حماية المكاسب التي حققتها تركيا في المنطقة، وتقديم الدعم العسكري والسياسي لحكومة المصالحة الوطنية التي تواجه حاليًّا تهديداتٍ تمسّ وجودها. والثانية اتفاقية "التعاون العسكري والأمني" الموقعة في الزيارة نفسها التي وافق عليها البرلمان التركي، ووافق على القرار الذي يقضي بإرسال العناصر العسكرية إلى ليبيا. وفي سياق إرسال العناصر العسكرية التركية إلى طرابلس قال رئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان: "إن الغرض من وجود القوات المسلحة التركية في ليبيا ليس القتال أو الاقتتال، بل دعم الحكومة الشرعية، والحد من التطورات التي من شأنها أن تخلق مآسي إنسانية تدفع بالمنطقة إلى هاوية غياب الاستقرار، وإعداد الدستور في أقرب وقت ممكن"[34]. فتركيا كما يتضح من هذا البيان تعير الأولوية لحلّ الأزمة الليبية بالطرق السلمية، وتسيير العملية الانتقالية

المبينة بحسب اتفاق الصخيرات، لكن ابتعاد جبهة حفتر عن الحل السياسي، واستمرار العمليات الموجودة، لم يترك أمام تركيا وسيلةً أخرى غير تقييم الخيارات العسكرية.

هناك لاعبٌ آخر يدعم المؤتمر الوطني العام وحكومة المصالحة الوطنية، ويسعى للحيلولة دون بناء نظام عسكري بقيادة حفتر، هذا اللاعب هو قطر. كان لقطر دور مهمّ في النجاحات التي أحرزها تحالف "شفق ليبيا" الذي قام من أجل كسر شوكة مليشيات الزنتان في العاصمة طرابلس بعد انضمامها إلى تحالف "عملية الكرامة" بقيادة حفتر في الحرب الأهلية في عام 2014. خلال هذه الفترة، نظّمت قطر عددًا كبيرًا من رحلات طائرات الشحن الجوي التابعة للقوات الجوية، وقدّمت المساعدات العسكرية للتحالف، فأحبطت بذلك محاولات مليشيات الزنتان السيطرة على العاصمة طرابلس.[35] إذن هذه المساعدات العسكرية القطرية أسهمت في تحقيق مكسب تمكين مليشيات مصراته على وجه الخصوص. كما أُرسِلت هذه المساعدات إلى الجماعات التي تقاتل حفتر في مدينة بنغازي شرق ليبيا. وكان للأخوين إسماعيل الصلابي وعلي الصلابي اللذين أسّسا علاقات قطر المحلية في ليبيا، دور حاسم في إيصال هذه المساعدات الاقتصادية والعسكرية، وتنظيم المعارضين لحفتر. وبالنظر إلى أن هذه الأسماء مدرجة في قيادة جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا، يتضح الدافع الرئيس لكون قطر طرفًا في الحرب الأهلية.

الخاتمة:

تسببت الانقسامات التي حصلت في مجال الأمن والسياسة في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي في ظهور مشكلة الأمن العام. وجلب هذا التغيير البنيوي معه معضلة أمنية خلقت صراعًا على السلطة بين اللاعبين المحليين، فبنى اللاعبون المحليون القدرات مستعينين بالمؤسسات والعلاقات السياسية من جانبٍ، ولجأوا من جانبٍ آخر إلى استخدام النفوذ لمنع خصومهم من تحقيق المكاسب. وبحلولِ عام 2014 تحوّل هذا المشهد إلى حرب أهلية شملت البلاد برمّتها على وجه التقريب. في هذه الفترة، تدخل اللاعبون العالميون المتابعون عن كثبٍ ما يجري في ليبيا تدخلًا يزيد حدة الصراع، فتسببوا في شلّ الحلول السلمية. وفي الوقت نفسه، فتحت جهود هذه البلدان لأجل التأثير في ليبيا بدوافع مختلفة وبصورةٍ تنافسيةٍ مجالَ المناورة أمام اللاعبين المحليين لبناء القدرات العسكرية، وإظهار السلوك العدواني.

بلغت التفاعلية بين هاتين الديناميكيتين المختلفتين للأزمة ذروتها في نيسان 2019، عندما أطلق حفتر عملية في العاصمة طرابلس. فالأزمة الليبية التي هي صراعٌ محصلته صفر لكلٍّ من اللاعبين الدوليين والمحليين كانت تعاني انكسارًا سيدوم تأثيره طويلًا. وعندما نضع نصب العين المنافسة القائمة بين اللاعبين الدوليين في شرق البحر المتوسط، والموقع الإستراتيجي الذي تحوزه ليبيا في هذه المنطقة- نجد أن المسار المذكور بلغ أبعادًا لا يمكن تقبّلها، ولاسيّما من أجل المصالح التركية؛ لذلك كان من الضروري التدخل في الأزمة بالوسائل العسكرية، وإنهاء إستراتيجية التراخي الدولية المتّبعة ضدّ تمدّد حفتر حتى اليوم.

فجاءت الاتفاقات الموقعة في تشرين الثاني 2019 بين أنقرة وطرابلس؛ لتخفّف إلى حدّ كبير مخاوف تركيا وحكومة المصالحة الوطنية في هذا السياق.

الهوامش والمراجع

1. Wolfram Lacher and Peter Cole, "Politics by Other Means; Conflicting Interests in Libya's Security Sector" Small Arms Survey, 2014, p.20.
2. Frederic Wehrey Ending Libya's Civil War; Reconciling Politics, Rebuilding Security, Carnegie Endowment for International Peace, September 2014, p.9
3. Libya: Militias, Tribes and Islamists, http://www.landinfo.no/asset/30251_3025/1/.pdf , January 2014, p.19
4. أمره كَكيلّي، "السياسة الليبية من ثورة 17 شباط إلى محاولة انقلاب حفتر"، وقف الأبحاث السياسية والاقتصادية والمجتمعية SETA، حزيران 2014، العدد 99.
5. Frederic Wehrey, "ENDING LIBYA'S CIVIL WAR: Reconciling Politics, Rebuilding Security" Carnegie Endowment for International Peace, September 2014.
6. Libyan Political Agreement, https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/Libyan%20Political%20Agreement%20-%20ENG%20.pdf, p.610-.
7. "Anarchy as Tripoli militias fight after the Rixos coup" Libya Herald, 16 October 2016 and "GNC retakes parliament compound, High Council of State condemns" Libya Observer, 16 October 2016.
8. Lacher, "WHO IS FIGHTING WHOM IN TRIPOLI? How the 2019 Civil War is Transforming Libya's Military Landscape" Small Arms Survey, August 2019.
9. "Libya's Misrata-based forces move to secure Tripoli and thwart Haftar's attack" Libya Observer, 4 April 2019.
10. Theodore Karasik, "The Southern Strategic Arc of the UAE Military Presence" Gulf International Forum, 19 March 2018.
11. إسراء جاويش أوغلو، "الإمارات العربية المتحدة وأطماعها العالمية"، جمعية دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا 2، ORDAF آب 2018.
12. "Final report of the Panel of Experts established pursuant to resolution 1973 (2011)", Security Council Report, 9 March 2013, p. 1922-.
13. "UAE pilots flying sorties for Haftar in skies over Libya" Middle East Eye, 13 September 2016 and "U.S-Made Airplanes Deployed in Libya's Civil War, in Defiance of U.N", Time, 9 May 2017.
14. "UN Libya envoy accepts £ 1,000-a-day job from backer of one side in çivil war" TheGuardian, 4 November 2015.
15. Giuseppe Dentice, "Egypt's Security and Haftar: Al-Sisi's Strategy in Libya" ISPI, 2 February 2017.
16. "Leaked dossier shows Egypt's links to Libya", Aljazeera, 18 September 2014, http://www.aljazeera.com/news/middleeast/201409//leaked-dossier-shows-egypt-links-libya-20149188485564276.html.
17. "Final report of the Panel of Experts established pursuant to resolution 1973 (2011)", Security Council Report, 23 February 2015, p. 3941-, http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D274-E9C-8CD3-CF6E4FF96FF97%D/s_2015_128.pdf.

18. "New Egyptian Derna airstrikes as Cairo warns of Libyan Islamist threat" Libya Herald, 29 May 2017.
19. Frederic Wehrey and Ala' Alrababa'h, Rising Out of Chaos: The Islamic State in Libya, 5 March 2015.
20. ليونارد فايتر، "سياسة فرنسا الليبية"، وقف الأبحاث السياسية والاقتصادية والمجتمعية SETA، كانون الأول 2020، العدد 259.
21. "Air Force commander admits presence of foreign military monitors" Libya Herald, 21 July 2016.
22. "Missiles found at base of Libyan warlord are ours, France admits" The Guardian, 10 July 2019.
23. "Haftar takes a tour on Russian aircraft carrier off Libya's coast" Libya Observer, 11 January 2017. "Hafter says Moscow wants no Libyan bases and spurns UN arms embargo breach" Libya Herald, 13 April 2017.
24. Frederic Wehrey "With the Help of Russian Fighters, Libya's Haftar Could Take Tripoli" Foreign Policy, 6 December 2019.
25. "Libya operating Pantsir-S1 air defence systems" Defence Web, 20 June 2019.
26. "Trump Backed Libyan Warlord After Saudi Arabia and Egypt Lobbied Him" The Wall Street Journal, 12 May 2019.
27. "Libya's Haftar seeks to train forces in Jordan" The Arab Weekly, 24 April 2015.
28. Stephen G. Brooks G. John Ikenberry William Wohlforth, "Don't Come Home, America: The Case against Retrenchment" International Security, 373/.
29. Helene Cooper and Eric Schmitt, "U.S. Strikes Help Libyan Forces Against ISIS .in Surt", New York Times, 2 August 2016
30. Romana Rubeo and Ramzy Baroud, "Italy's dubious policies in Libya" Al- .Jazeera, 7 November 2019
31. .Italian premier discusses Libya with Haftar" Anadolu Ajansı, 9 January 2020"
32. Joerg Baudner, "The Evolution of Turkey's Foreign Policy under the Ak Party Meliha B. Altunışık and ,89-Government" Insight Turkey 16, no.3 (2014): 85 Lenore G. Martin, "Making Sense of Turkish Foreign Policy in the Middle East .578-under AKP" Turkish Studies 12, no.4 (2011): 577
33. فرقان بولاط، "السياسية التركية في ليبيا إبان الثورة: الانكسارات والمخاطر"، وقف الأبحاث السياسية والاقتصادية والمجتمعية SETA، العدد 256، 18 كانون الثاني 2020.
34. "رئيس الجمهورية أردوغان في بثّ خاصّ على قناتي سي إن إن التركية، وقناة D"، الجمهورية التركية/ رئاسة الجمهورية، 5 كانون الثاني 2020.
35. Libyan PM says Qatar sent arms to opposition", Aljazeera, 15 September 2014" and "Final report of the Panel of Experts established pursuant to resolution 1973 .18-(2011)", Security Council Report, 9 March 2013, p. 16